

## تأثير حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح<sup>(\*)</sup>

أ.د. بشرى نجم عبدالله

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة بغداد

bushra.nabaa@yahoo.com

م. مثنى روكان جاسم

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة تكريت

Jm.rokan@yahoo.com

### المستخلص:

يهدف البحث إلى توفير مؤشر عن مستوى إدارة الأرباح في العراق مقارنةً بمجموعة من البلدان، فضلاً عن بيان تأثير الحوكمة في إدارة الأرباح المستندة على المستحقات، وتمثلت عينة البحث في ٢٤ بلد من مختلف بلدان العالم بضمنها العراق، وتم توفير مؤشر الحوكمة للبلدان عينة البحث من مؤسسة المقاييس الدولية للحوكمة (GMI)، بينما تم توفير مقاييس إدارة الأرباح للبلدان عينة البحث من دراسة (Enomoto et al., 2015) باستثناء العراق فقد تم اختيار ٢٠ شركة صناعية عراقية لقياس مستوى إدارة الأرباح فيه وذلك على وفق الأسلوب المتبعة في تلك الدراسة، وقد توصل الباحثان إلى أن حوكمة الشركات ذات تأثير معنوي في تخفيض مستوى إدارة الأرباح. ويوصي البحث على اختيار نموذج الحوكمة المناسب لسوق رأس المال في العراق والمناسب لمتطلبات المستثمرين.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، إدارة الأرباح.

## The Impact of Corporate Governance in the Prevention of Earnings Management Practices

Lecturer: Muthana Rokan Jasim

College of Administration and Economics

Tikrit University

Prof. Dr. Bushra Najim Abdullah

College of Administration and Economics

University of Baghdad

### Abstract:

This study aims to provide an indicator of the level of earning management in Iraq compared to a group of countries, as well as the impact of governance on the earning management based on accrual. The research sample was in 24 countries from around the world, including Iraq. The governance index for the countries was provided by the Governance Metrics International (GMI), while earning management measures were provided for the countries from the Enomoto et al. 2015 study, with the exception of Iraq, where 20 Iraqi industrial companies were selected to measure the level of earning management. The study found that corporate governance has a significant impact on reducing the level of earning management.

**Keywords:** Corporate Governance, Earning Management.

(\*) بحث مستقل من أطروحة دكتوراه.

## المقدمة

عندما تكون الشركات مملوكة من قبل العائلات أو عندما تكون الملكية مركزة بيد مساهمين كبار ربما تتفاوت مشاكل الوكالة بين المالكين والإدارة، لكن عندما تكون تلك الشركات مملوكة من قبل مساهمين صغار أو عندما تكون الملكية مشتتة فمن المرجح أن تستخدم الإدارة سلطتها في التقرير عن نتائج أنشطة الأعمال بما يتوافق مع رغباتها أو مصالحها الخاصة، وتعد إدارة الأرباح أحد السبل المتتبعة من قبل الإدارة لخدمة أهدافها، ولذا نشأت الحاجة إلى الحكومة بهدف تحفيض المشاكل الناتجة عن الوكالة. وقد تركزت جهود بحثية سابقة حول العلاقة بين الحكومة وإدارة الأرباح، وثبتت نتائج تلك البحث العلاقة السلبية بين ممارسات إدارة الأرباح وتبني آليات الحكومة، لكن غالبية تلك البحث تم إعدادها في الأطر المحلية وليس الدولية التي يمكن من خلالها بيان الاختلاف في مستويات ادارة الأرباح فيما بين البلدان، فضلاً عن بيان تأثير حوكمة الشركات المطبقة في ذلك.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته فقد تم تقسيمه إلى أربعة محاور، حيث تضمن المحور الأول منهجية البحث، أما المحور الثاني فقد تناول مدخل نظري لمفهومي إدارة الأرباح والحكومة، بينما المحور الثالث تم فيه قياس تأثير آليات الحكومة في ممارسات إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث، وخصص المحور الرابع للاستنتاجات والتوصيات.

### المحور الأول: منهجية البحث

**أولاً. مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في لجوء إدارة الشركات المساهمة في مختلف دول العالم إلى إتباع ممارسات إدارة الأرباح لتجميل صورة الشركة والحصول على التمويل أو تحقيق منافع خاصة، وتنقاوت ممارسات إدارة الأرباح بين دولة وأخرى بالرغم من أن غالبية دول العالم تتبنى مبادئ وآليات حوكمة الشركات، وربما يرجع ذلك التفاوت إلى قوة نظام الحكومة المطبق في البلد، وهذا ما شكل دافعاً للبحث الحالي لاختبار تأثير الحكومة في إدارة الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ويمكن أن تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما مدى تأثير آليات الحكومة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث ومن بينها العراق؟

**ثانياً. أهداف البحث:** يهدف البحث بصفة أساسية إلى تحقيق الآتي:

١. مناقشة دوافع وممارسات إدارة الأرباح ودور آليات الحكومة في الحد من تلك الممارسات.
٢. تقديم مؤشر عن مستوى إدارة الأرباح في العراق مقارنة بالبلدان عينة البحث.
٣. قياس تأثير حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

**ثالثاً. فرضية البحث:** يسعى البحث الحالي لاختبار الفرضية الآتية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين آليات حوكمة الشركات وبين ممارسات إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث.

**رابعاً. مجتمع البحث وعيته ووسائل جمع البيانات والمعلومات**

**١. مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث من جميع دول العالم.

**٢. عينة البحث:** تم اختيار عينة من مجتمع البحث ممثلة باليابان وهولندا، وسويسرا، وアイرلند، وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، والمانيا، واندونيسيا، واسبانيا، وایطاليا، والولايات المتحدة، وفرنسا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، والهند، وهونغ كونغ، والاردن، والباكستان، وماليزيا، والفلبين، وسريلانكا، واستراليا، والعراق. وبالنسبة للعراق فقد كانت عينة البحث ممثلة بالشركات الآتية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية:

الجدول (١): وصف (عينة البحث) الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الرتبة	الشركة	الشكل القانوني	تاريخ التأسيس	رأس المال الحالي
١	الخياتة الحديثة	مساهمة خاصة	١٩٨٨	١ مليار
٢	سجاد ومفروشات	مساهمة خاصة	١٩٨٩	٥٠٠ مليون
٣	كيمياوية	مساهمة مختلطة	١٩٦٢	١٥ مليار
٤	الكندي للقاحات	مساهمة مختلطة	١٩٩٠	٥,٩ مليار
٥	المنصور الدوائية	مساهمة خاصة	١٩٨٩	٦,٤ مليار
٦	بغداد غازية	مساهمة مختلطة	١٩٨٦	١٧,٧ مليار
٧	الاثاث المنزلي	مساهمة مختلطة	١٩٨٦	١٠,٢٦ مليار
٨	الاصباغ الحديثة	مساهمة مختلطة	١٩٧٦	٩,٢ مليار
٩	الانسانية الحديثة	مساهمة مختلطة	١٩٧٠	٥,٦ مليار
١٠	الخازر الانسانية	مساهمة مختلطة	١٩٨٩	١ مليار
١١	الصناعات الخفيفة	مساهمة مختلطة	١٩٥٩	١٦,٨ مليار
١٢	العراقية الهندسية	مساهمة مختلطة	١٩٨٥	١,٥ مليار
١٣	الفلوجة الانسانية	مساهمة مختلطة	١٩٨٩	٣,١٢ مليار
١٤	مواد تغليف	مساهمة مختلطة	١٩٦٤	١ مليار
١٥	صناعة الدراجات	مساهمة مختلطة	١٩٦٢	٥ مليار
١٦	صناعة الكارتون	مساهمة مختلطة	١٩٧٨	٧ مليار
١٧	غازية شمالية	مساهمة خاصة	١٩٨٩	٤١ مليار
١٨	كركوك انسانية	مساهمة مختلطة	١٩٨٩	٧ مليار
١٩	كيمياوية عصرية	مساهمة خاصة	١٩٤٦	١٨٠ مليون
٢٠	الشرق الاوسط	مساهمة خاصة	١٩٩٤	٣٠٠ مليون

ولأجل اختبار فرضية البحث فقد اعتمد الباحثان على:

- مؤسسة مقاييس الحكومة الدولية (GMI) تم الحصول على بيانات عن حوكمة الشركات للبلدان عينة الدراسة بما فيها العراق الذي يقع ضمن مؤشر الأسواق الناشئة.
- تم الاعتماد على دراسة (Enomoto et al., 2015) في توفير بيانات متغير إدارة الأرباح عن ٢٣ دولة من العينة البالغة ٢٤ دولة ماعدا العراق، أما بالنسبة للعراق فقد قام الباحثان بقياس مستوى إدارة الأرباح، وذلك استنادا إلى بيانات ٢٠ شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم قياس إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية العراقية باستخدام اسلوب القياس المعتمد في دراسة (Enomoto et al., 2015) وذلك بعد الحصول على القوائم المالية وتقارير الإدارية وتقارير مراقبى الحسابات وكذلك التقارير التي تصدرها سوق العراق للأوراق المالية. علماً أن الحدود الزمنية للبحث انحصرت في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٠، ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة إلى أن دراسة (Enomoto et al., 2015) كانت على الفترة الممتدة من ٢٠٠٤-٢٠١٠، وذلك لغرض مقارنة مؤشر إدارة الارباح في العراق مع بقية البلدان لنفس الفترة.

## المحور الثاني: مدخل نظري لمفهومي إدارة الأرباح والحكومة

### (١-٢) إدارة الأرباح المفهوم والدروافع ونماذج القياس

#### (١-١-٢) مفهوم إدارة الأرباح:

بهدف اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم فأن المستثمرين يطلبون معلومات مالية مختلفة عن الشركات المدرجة مثل الربحية والسيولة والكفاءة وهيكلرأس المال وغير ذلك. وتعد جودة الأرباح واحدة من أهم المعلومات المالية، وهي "مقياس لقدرة الأرباح المبلغ عنها يعكس الأرباح الحقيقية للشركة التي تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية" (Akers et al., 2007: 65). وهذا يعني أن جودة الأرباح تعكس مصداقية أرقام الأرباح المبلغ عنها، ومن ثم تعد جودة الأرباح جديرة بالثقة.

إن أحد الاساليب التي تؤثر في جودة الأرباح هو إدارة الأرباح، وتنظر هذه الممارسة نتيجة الاستخدام المتعتمد للمحاسبة غير المحتفظة Aggressive Accounting بمساعدة المرونة المسموح بها بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) للإبلاغ عن الأرقام المحاسبية التي تعكس رغبات الإدارة بدلاً من الواقع الاقتصادي (Bamahros & Hussin, 2015: 145). ولأن إدارة الأرباح تعكس رغبات الإدارة للتأثير في حقيقة الأرباح، فقد تعددت تعاريفها تبعاً للغرض منها، وفيما يأتي عرض مختصر لأهم التعاريف:

#### الجدول (٢): تعاريف إدارة الأرباح التي تعكس غايات الإدارة

الكاتب	التعريف	محور التعريف
(Schipper, 1989:92)	تلعب لتحقيق الأرباح المستهدفة والمحددة مسبقاً من قبل الإدارة وذلك من خلال تدخل مقصود في عملية الإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على مكاسب خاصة.	التركيز على مكاسب الإدارة الخاصة.
(Fudenberg & Tirole, 1995:75)	عملية التلاعب في الوقت المخصص للدخل لجعل تيار الدخل المبلغ عنه أقل تغيراً، وهذه العملية تسمى بتمهيد الدخل Earnings Smoothing	التركيز على تخفيض نقلبات الدخل لزيادة ثقة المستثمرين والحفاظ على مستوى ثابت من المكافآت
(Healy & Wahlen, 1999:368)	تحدث إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون حكامهم في الإبلاغ المالي وفي تشكيل الصفقات لتغير التقارير المالية لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الأساسي للوحدة أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنة.	التركيز على تأثير الأرباح في النتائج التعاقدية مثل تلبية اتفاقيات الدين وتحقيق مكاسب خاصة

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى المصادر المشار إليها في متن الجدول.

ويتبين من التعاريف أعلاه أن إدارة الأرباح تنشأ عن التضليل والاحتيال بهدف اخفاء الحقيقة لتحقيق غايات معينة، ولكن هناك من يجادل بأن إدارة الأرباح تتضمن جانب جيد وجانب سيء، كما يدعى Parfet (Parfet, 2000: 485) إذ يبوبها إلى:

أ. إدارة الأرباح السيئة Bad earning management الغرض منها اخفاء الاداء التشغيلي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وذلك عند القيام بعمل ادخالات محاسبية وهمية لعمليات غير حقيقة أو التمادي في تقديرات تتجاوز الحد المعقول.

ب. إدارة الأرباح الجيدة Good earning management الغرض منها تكوين اداء مالي مستقر عن طريق بعض الخيارات المقبولة، مثل اغلاق المصنع لساعات بغرض استراحة العمال لرفع انتاجيتهم، وتأجيل المبيعات إلى الفترات التي يعتقد فيها تراجع الإيرادات وهذا يسمى بتمهيد الدخل. كما اشار Doupnik إلى بعض مزايا إدارة الأرباح لكن لم يشير إليها صراحة على أنها جيدة، إذ يذكر بأن عملية التمهيد تقلل من تكلفة رأس المال عن طريق تخفيض تقييم المخاطر والذي يعود بالنفع على المساهمين (Doupnik, 2008: 322).

ويرى Akers et al. أن هذه الممارسة إذا لم تكن محظورة بشكل صريح أو أنها مجرد انحراف طفيف عن القواعد فهي ممارسة أخلاقية بغض النظر عن المتأثرين بذلك الممارسة أو المعلومات التي تتدفق منها، وهذا يعني أن أي شخص يستخدم المعلومات عن الأرباح قصيرة الأجل يكون عرضة لسوء الفهم والاحتيال، أو الخداع المتعمد (Akers et al., 2007: 64). وهذا الرأي يتفق مع ما تراه (Dechow & Skinner, 2000: 238-239) بعدّها احتيالاً مالياً. ويتفق الباحثان مع هذا الرأي من منطلق أن كل شيء مخالف للحقيقة هو غير جيد، إذ ليس هناك ما يمكن عدّه إدارة ارباح جيدة حتى وأن عادت بالنفع للمساهمين أو للشركة، فالشركة التي تتبع تلك الممارسة عبر نشر معلومات خادعة ستؤدي إلى الضرر بكفاءة السوق واسعأة توزيع الموارد والثروات بين الشركات المتنافسة على التمويل ومن ثم الحق الضرر بالمجتمع ككل.

#### ٤-١-٢) دوافع إدارة الأرباح:

إن لكل فعل أو ممارسة دوافع تحركها وتوقف ورائها، وكذلك الحال بالنسبة لإدارة الأرباح، وتصنف (Dechow et al., 1996) هذه الدوافع إلى نوعين وهي دوافع من وجهة نظر تعاقدية Contract تتعلق بالتعويضات الادارية والديون (دوافع انتهازية)، ودوافع معلوماتية Information تتعلق بقرارات المستثمرين والمقرضين وتعدها دافعاً رئيساً لعملية التلاعب في الأرباح، وتشير إلى سببين لعملية التلاعب والاحتيال في المعلومات (Dechow et al., 1996: 4):

١. تشجيع المستثمرين على شراء أسهم الشركة كمالكي وديونها كمقرضين.
٢. زيادة قيمة أسهم الشركة للمستثمرين الحاليين.

وقد وضع الباحثان Watts & Zimmerman ثلاث فرضيات لتفسير سلوك الإدارة التي تتبني ممارسات إدارة الأرباح، وهذه الفرضيات تمثل دوافع تحرك سلوك الإدارة في اتباع تلك الممارسات وهي:

(فرضية التعويضات والحوافز الادارية، وفرضية اتفاقيات الدين، وفرضية الكلف السياسية)، وتميل الأدباء إلى عدّ المديرين في ظل هذه الافتراضات بأنهم يتصرفون بشكل انتهازي، وتمثل هذه الافتراضات بالدowافع التي تحرك الإدارة وهي: (Watts & Zimmerman, 1990: 138-139) أوّلاً. **مكافآت المديرين**: تتمثل فرضية المكافآت في أن مدير ي الشركات الذين لديهم خطط مكافآت من المرجح أن يستخدموا أساليب محاسبية تزيد من الدخل في الفترة الحالية، ومن المفترض أن يؤدي هذا الاختيار إلى زيادة القيمة الحالية للمكافآت، لكن في بعض الحالات لا تقدم خطة المكافآت للمدراء حواجز لزيادة الأرباح، فمع افتراض عدم وجود تغييرات محاسبية فإن الأرباح عندما تكون

أقل من الحد الأدنى المطلوب للحصول المكافأة ففي هذه الحالة يكون لدى المديرين حافز لتخفيض الأرباح هذا العام لأنه من غير المحتمل دفع أي مكافأة، أن مثل هذه العملية لـ "غمراً أو تغطيس الأرباح Earnings Bath" (\*) ستزيد من الأرباح والمكافآت المتوقعة في السنوات المقبلة.

**ثانياً. عقود الدين:** و تستند هذه الفرضية إلى أن زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية في الشركة، تجعل من المحتمل أن يستخدم المديرين طرق المحاسبة التي تزيد من الدخل، فكلما ارتفعت نسبة الدين إلى رأس المال، كلما اقتربت الشركة من تشدد القيود المفروضة على اتفاقيات الديون. كلما زاد تشديد اتفاقية الدين، زادت احتمالية انتهاء الاتفاق وتکبد تكاليف من التخلف عن السداد. و يعمل المديرون على ممارسة السلطة التقديرية عن طريق اختيار أساليب المحاسبة التي تزيد الدخل، لغرض تخفيف قيود الديون وتخفيض تكاليف التخلف عن السداد.

**ثالثاً. الكلف السياسية:** تستند فرضية التكلفة السياسية إلى أن الشركات الكبيرة بخلاف الشركات الصغيرة من المرجح أن تستخدم خيارات محاسبية تقلل الأرباح المسجلة، حيث أن الأرباح العالمية للشركات الكبيرة مؤشر للاحتكار مما يدفع السلطات إلى سن القوانين والتشريعات وفرض الضرائب العالمية لعرقلة نموها. وعلاوة على ذلك يذكر الباحثان (Watts & Zimmerman) في دراسة سابقة أن القطاع السياسي لديه تأثير قوي في نقل الثروة بين مختلف المجموعات، وبهذا تكون الشركات عرضة لإعادة توزيع الثروة، ولمواجهة هذه التدخلات الحكومية المحتملة توظف الشركات مجموعة من الآليات مثل حملات المسؤولية الاجتماعية واختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعلن عنها لتجنب الاهتمام الحكومي الذي يجلبه الربح العالمي، ولذا تعمل الإدارة على تخفيض الاجراءات السياسية المضادة ومن ثم تخفيض التكاليف المتوقعة متضمنة التكاليف القانونية التي تتحملها الشركة لمنع الاجراءات السياسية تجاهها، كما تشمل التكاليف السياسية على تكاليف اتحادات العمال المفروضة نتيجة الطلب المتزايد والمتولد نتيجة الإبلاغ عن أرباح عالية (Watts & Zimmerman, 1978: 115). وتمثل الضرائب أحد أهم التكاليف السياسية التي تتحملها الشركات، لذا تلجأ الإدارة إلى التلاعب بالأرباح بهدف تمييد الدخل من أجل تقليل مبلغ الأرباح الخاضع للضريبة والتهرب منها (التميمي والساعدي، ٢٠١٢: ٤٤).

إن الأبحاث الحالية لإدارة الأرباح قد حولت تركيزها بعيداً عن النظرية الإيجابية (الوضعية) للمحاسبة والعودة مرة أخرى إلى دوافع سوق رأس المال كتفسيرات للسلوك الانتهازي للمديرين، وهذه الدوافع هي مقابلة توقعات المساهمين، وزيادة اسعار الاسهم، وهي دوافع اضافية لما سبق ويمكن تفصيلها في أدناه:

**رابعاً. العرض الأولي للأسهم:** عندما تخطط الشركة لإصدار أسهم جديدة أو إضافية للجمهور، تقوم الإدارة بإغراء المستثمرين عبر إدارة الأرباح صعوداً، وذلك لزيادة أسعار الأسهم المصدرة (Scott, 2015: 457).

**خامساً. مقابلة توقعات المستثمرين:** يمكن بيني المستثمرين توقعاتهم وفق طرق معينة، منها أرباح السنة السابقة وتوقعات المحللين وتوقعات إدارة الشركة، فالشركات التي تبلغ عن أرباحاً أكبر من المتوقع (أي مفاجأة الأرباح الإيجابية) تتمتع عادة بزيادة سعر السهم، حيث يقوم المستثمرون

(\*) يطلق على هذا النمط من التلاعب عادةً بغضيل الأرباح الهدف منه جعل النتائج السنوية تبدو أسوأ، بمعنى تضخيم المصاريف في فترة معينة بأكثر مما يجب، ويلجأ المديرون الجدد إلى غضيل وتنظيم المصاريف بشكل كبير حتى يتمكنوا من إلقاء اللوم في الأداء الضعيف على الرئيس التنفيذي السابق (Yu, 2012: 3).

بتعديل توقعاتهم عن الأداء الجيد في المستقبل. ونتيجة لذلك، يتمتع المديرون بحافظ قوي لضمان الوفاء بتوقعات الأرباح، لاسيما إذا كانوا يمتلكون خيار شراء الأسهم أو تعويضات أخرى ذات صلة بالأسهم، وأن أحد السبل لتحقيق ذلك هي إدارة الأرباح صعوداً، وهذا ما يجعل تلبية التوقعات ذات أهمية كبيرة للمديرين. (Scott, 2015: 455-456) وتشير الأدلة إلى أن الإدارة تسعى إلى مقابلة التوقعات أو تجاوزها، بهدف تعزيز المصداقية مع سوق رأس المال، والحفاظ على سعر السهم أو زيادته، وتحسين سمعة الإدارة (Graham et al., 2005: 66).

- وفي النهاية تتعكس دوافع إدارة الأرباح في ثلاثة استراتيجيات، وهي (Scott, 2015: 447):
١. **تخفيض الدخل Income Decreasing**: يتم اختيار هذه الاستراتيجية في فترات الربحية العالية، لأغراض التهرب الضريبي مثلاً.
  ٢. **زيادة الدخل Income Increasing** : يتم اختيار هذه الاستراتيجية في فترات الربحية المنخفضة، لأغراض انتهاك عقود الدين مثلاً.
  ٣. **تمهيد الدخل Income Smoothing** : يتم اختيار هذه الاستراتيجية لجعل الدخل أكثر استقراراً، الغرض منها على سبيل المثال ضمان حصول المديرين على تعويض ثابت نسبياً.
- نستنتج مما سبق أن إدارة الأرباح الأولى يتضمن تحقيق المصلحة الشخصية للإدارة، و الحصول على التمويل عبر عقود الدين، والتهرب الضريبي، والاتجاه الثاني يتضمن التأثير في السوق بهدف الحصول على التمويل من خلال الأسهم، أو زيادة أسعارها ولا يكاد يخلو هذا الاتجاه من المصلحة الشخصية عندما تكون مكافآت الإدارة مستندة على الأسهم، وكل اتجاه يملي على الادارة اتباع نمط مختلف عند التلاعب بالدخل أما زيادته أو تخفيضه أو تمهيده ليبدو أكثر استقراراً. وأن مسألة التلاعب بالدخل تتطلب أساليب محاسبية وغير محاسبية، سيتم مناقشتها أدناه:
- (٢-٣) الاساليب المحاسبية لإدارة الأرباح:**

يمكن تفصيل إدارة الأرباح حسب الأسلوب المحاسبى إلى نوعين، وكالاتي:

**أولاً. اختيار السياسة المحاسبية:** تمثل السياسات المحاسبية مجموعة من الطرائق والإجراءات التي تستعمل من قبل إدارة الشركة في إنتاج وتقديم المعلومات المالية، فهي مجموعة من أدوات التطبيق العملي التي يستعين بها المحاسب في تسجيل المعاملات وفي إعداد القوائم المالية للشركة، وفقاً للفقرة ٤-٤ من المعيار المحاسبى الدولى:

(Accounting policies, Changes in Accounting, Estimates and Errors: IASB) يسمح بتغيير السياسات المحاسبية فقط في حالة: (١) تغيير المعيار أو تقسيم المعيار المحاسبى. (٢) في حال أن التغيير يؤدي إلى مغوليه وملاءمة أكثر في المعلومات المحاسبية.

وعندما يتم تغيير احدى الطرائق والإجراءات ينبغي على إدارة الشركة معالجة اثار التغيير اثناء المدة الحالية، واحتساب التأثير التراكمي الذي يعود إلى سنوات سابقة في اعداد وتصوير الكشوف المالية عن السنوات السابقة على وفق الطريقة الجديدة (التميمي والساعدي، ٢٠١٤: ٦٣).

لذا فإن الشركات قد تلجأ بشكل كبير إلى الفقرة الثانية التي يسمح بها المعيار، لتغيير سياسة معينة بهدف ممارسة إدارة الأرباح. كذلك يمكن أن تستغل الشركات اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية الزامية، فمن المعروف أنه عندما يصدر معيار جديد فإنه يتم تحديد موعد لاحق

لصدوره لتطبيق ذلك المعيار. وعادة ما تسمح الجهات التنظيمية بالتطبيق المبكر للمعيار قبل الموعود المقرر، فيتاحة للشركات الفرصة لاختيار التوقيت الذي يلائمها واستغلاله لإدارة أرباحها. **ثانياً. المستحقات:** إن جوهر مصطلح المستحقات هو أن يتم الاعتراف بالعمليات في وقت حدوثها دون الرجوع إلى تاريخ الاستلام أو الدفع النقدي، وأن عملية حساب الربح تتم من خلال مقابلة الإيرادات مع المصاروفات، وليس بقدر تعلقها بالتحصيل أو التسديد النقدي، وكلا الاتجاهين في الحساب لهما صلة بالمستقبل، وتسند الميزانية وكشف الدخل على المستحقات، في حين كشف التدفق النقدي لا يسند إلى ذلك (Nobes & Parker, 2010: 130).

تنشأ المستحقات عندما يكون هناك اختلاف بين توقيت التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالحدث الاقتصادي، وتنقسم المستحقات إلى نوعين: (Ronen & Yaari, 2008: 371). **أ. المستحقات غير الاختيارية Non-Discretionary Accruals:** وينشأ هذا النوع من المعاملات التي تتم في الفترة الحالية والتي تعد طبيعية للشركة نظراً لمستوى أدائها واستراتيجيتها التجارية واتفاقيات الصناعة وأحداث الاقتصاد الكلي.

**ب. المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals:** وتنشأ هذه المستحقات من المعاملات التي يتم إجراؤها أو من خلال المعالجات المحاسبية المختارة الغرض منها إدارة الأرباح. **وهناك مجموعة من النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح المستندة على المستحقات منها:**

**١. نموذج 1991 Jones:** اعتمد أنموذج Jones على المستحقات الكلية، وقد اقترحت Jones هذا النموذج ليخفف من افتراض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة إلى فترة، حيث قام النموذج بإدخال عاملين لتقدير المستحقات الاختيارية هما: رقم الاعمال واجمالي الأصول الثابتة، ويفترض النموذج أنهما أقل عرضة للتلاعب من قبل الإدارة واستخدم الأنماذج الآتية لغرض مراقبة التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة ويمكن التعبير عن نموذج Jones لقياس المستحقات غير الاختيارية في المعادلة التالية (Jones, 1991: 211-210):

$$NDA_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (1 / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1})$$

إذ أن:

$NDA_{ijt}$  = المستحقات غير الاختيارية للشركة  $i$  التي تنتهي للفترة  $j$  في السنة  $t$

$\Delta REV_{ijt}$  = التغير في إيرادات الشركة  $i$  التي تنتهي للفترة  $j$  بين الفترتين  $t-1$  و  $t$

$A_{ijt-1}$  = إجمالي الموجودات للشركة  $i$  التي تنتهي للفترة  $j$  في نهاية الفترة  $t-1$

$PPE_{ijt}$  = إجمالي الموجودات الثابتة للشركة  $i$  التي تنتهي للفترة  $j$  في السنة  $t$

$\alpha_1$   $\alpha_2$   $\alpha_3$  = معالم النموذج الخاصة بالشركة ويتم تقديرها لمجموعة شركات العينة التي تنتهي لنفس قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة. ويتم تقدير المعالم الخاصة بالشركة من خلال معادلة الانحدار التالية لكل سنة من السنوات وكل قطاع نشاط كما يلي:

$$TAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (1 / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1}) + e_{ijt}$$

$e_{ijt}$  = قيمة المستحقات الاختيارية للشركة  $i$  التي تنتهي للفترة  $j$  في السنة  $t$

**٢. نموذج 1995 Dechow et al.:** قامت Dechow et al., 1995 بتعديل أنموذج Jones معتمدةً بذلك على أساس التحليل العملي، وصمم الأنماذج على أساس استبعاد اتجاه التخمين في أنموذج Jones المستخدم في قياس المستحقات الاختيارية عندما تكون هناك حرية التصرف في

الإيرادات، وفي ظل الأنماذج المعدل سوف تقدر المستحقات غير الاختيارية خلال مدة الحدث وفقا للمعادلات الآتية (Dechow et al., 1995: 199):

يتم تقدير الميل باستخدام معادلة الانحدار الآتية:

$$TA_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha + \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2\{(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1}\} + \beta_3(PPE_{i,t}/A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

= اجمالي المستحقات  
= TA

تقدر المستحقات غير الاختيارية باستخدام المعادلة الآتية:

$$NDA_t = \beta_1(1/A_{t-1}) + \beta_2(\Delta REV_t - \Delta REC_t) + \beta_3(PPE_t)$$

إذ أن:

$NDA_t$  = المستحقات غير الاختيارية خلال المدة  $t$

$\Delta REC_t$  = صافي المدينون في السنة  $t$  مطروحا من صافي المدينون في السنة  $t-1$  موزونة على أساس إجمالي الموجودات في المدة  $t-1$

٣. نموذج من Kothari et al., 2005 على أن الفرق بين نموذج Jones 1991 وأنموذج Jones 1995 المعدل هو أن الأنماذج الاخير تضمن تغيير كامل في المدينين، وقام Kothari et al. بتقدير مطابقة الاداء بشكل مشابه لأنموذج Jones المعدل للاستحقاق الاختياري، ولغرض مقارنة فعالية مطابقة الاداء مقابل المنهج القائم على اساس الانحدار، فإنه تم تقدير مقياس الاستحقاق الاختياري الاضافي من خلال تضمين العائد على الموجودات ROA في الأنماذج، ويمكن تمثيله وفق المعادلة الآتية (Kothari et al., 2005: 173-174):

$$TA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1(1/A_{ijt-1}) + \alpha_2 \Delta REV_{ijt} + \alpha_3 PPE_{it} + \alpha_4 ROA_{it} \text{ (or } \alpha_{it-1})$$

إذ أن: ROA = معدل العائد على الموجودات

(٢-٢) حوكمة الشركات المفهوم والاليات

(١-٢-٢) مفهوم حوكمة الشركات:

تمثل الحوكمة من وجهة النظر الاقتصادية على حد تعبير لجنة Cadbury "بأنها النظم الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والرقابة عليها" (Cadbury, 1992, para: 2.5). وفي وقت لاحق طورت لجنة Cadbury مفهومها السابق للحوكمة ليعطي فهماً أوسع للحقوق والواجبات القانونية، حيث اشارت إلى أن الحوكمة تعد "أداة لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبين الأهداف الفردية والجماعية، والوصول إلى مواءمة أو تقارب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع قدر الإمكان" (Sullivan, 2009: 10).

أما من وجهة النظر المحاسبية والتمويلية فإن الحوكمة هي "اداة تتعامل مع الطرق التي يضمن بها موردو التمويل للشركات الحصول على عائد على استثماراتهم" بمعنى الكيفية التي يستطيع بها مجهزي الأموال تعين المدراء الذين يضمنون لهم مستحقاتهم من اجمالي الأرباح المتحققة للوحدة، والكيفية التي يضمن بها أولئك المجهزوون بأن المدراء لا يستغلون نفوذهم في الشركة أو الأموال الموكلة إليهم لتحقيق مصالح شخصية أو أنهم لا يوظفون تلك الأموال في مشاريع سيئة، وأخيرا الكيفية التي يمكن بها الرقابة على إدارة الشركة من قبل مجهزي الأموال (Shleifer & Vishny, 1997: 737).

ويتبين مما سبق في اعلاه بأن الحكومة تمحور حول مسألة جوهرية وهي الرقابة على الادارة لضمان كفاءتها وموسيعيتها، وذلك من خلال ضوابط داخلية وخارجية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأطراف المتأثرين بأنشطة الأعمال.

#### (٢-٢-٢) آليات حوكمة الشركات:

يتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة توافر مجموعة من الآليات التي تستمد أهميتها من الدور الذي تلعبه داخل وخارج الشركة، وتعرف هذه الآليات بأنها "مجموعه الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للوحدة إدارة سليمة ومستقرة" (الطائي، ٢٠٠٩: ١١٠) والآتي عرض لكل آلية من آليات الحوكمة:

**أولاً. الآليات الداخلية:**

١. **آلية مجلس الإدارة ولجانه:** يعرف (Hitt, et al., 2003: 386) مجلس الإدارة بأنه "مجموعه من الأعضاء المنتخبين بشكل مباشر من قبل حملة الأسهم ووفقا لقانون الشركات، وتكون مهمتهم الأساسية في تمثيل مصالح المالكين في الشركة والرقابة على المديرين التنفيذيين" (نقل عن: الطائي، ٢٠٠٩: ١١٣). يتم تقويض سلطة إدارة الشركة من قبل المساهمين فيها إلى مجلس الإدارة ومجلس إدارة يفوضها لموظفي الشركة. ويعني ذلك أن أصحاب الأسهم ينتخبون مجلس إدارة يضع سياسات الشركة ويختار موظفيها ورؤؤاء يقومون بدورهم بتنفيذ السياسات عند إدارتهم للأعمال التجارية، ويقرر مجلس إدارة الشركة سياسات الأعمال الرئيسية، ومن بين واجبات المجلس المحددة تقويض العقود، وتحديد مرتبا المديرين، وترتيب القروض الكبرى مع البنوك (Needles et al., 2014: 8) وايضاً تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية تحديد الأهداف ومراقبة أنشطة الشركة، وهو أمر أساسى في اتخاذ القرار داخل الشركة (Brown et al., 2011: 112).

إن سيطرة مجلس الادارة (المديرين غير التنفيذيين) أكثر فاعلية في مراقبة الادارة وقد قدمت دراسة (Peasnell et al., 2000) أدلة بشأن استقلال مجلس الإدارة والتلاعيب بالأرباح وووجدت أن الشركات ذات المجالس المستقلة أقل احتمالية للإبلاغ عن المستحقات الاختيارية (غير الطبيعية) التي تؤثر في الدخل بالزيادة، وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يسهم في نزاهة القوائم المالية.

٢. **آلية تركز الملكية:** في البلدان ذات القانون العام، يتشكل رأس مال الشركة من حصص مملوكة من قبل جمهور كبير، وهناك قوانين قوية لحماية المستثمرين وضمان مصالح المساهمين الأقلية. أما دول القانون المكتوب فتتضم بتركز كبير لحصص الملكية وتعقد ترتيباتها وقوانين حماية المستثمرين تكون أقل فاعلية (La Porta et al., 1998: 1116)، لذا هنالك نوعين رئيسيين من هيكل الملكية هي:

أ. **الملكية المركزة:** وفيها تكون الملكية أو السيطرة مركزة في عدد قليل من الأفراد والمدراء التنفيذيين والشركات القابضة والمصارف وغيرها من المؤسسات وتدار الشركة من قبل هذه الفئات وتسيطر عليها أو تؤثر فيها بقوة، ويطلق عليها نظام سيطرة الداخلين (CIPE, 2002: 13).

ب. **الملكية غير المركزة:** وفيها تكون الملكية غير مركزة في عدد كبير من حملة الأسهم مع ممتلكات صغيرة (قليلة) وعدد قليل من حملة الأسهم الكبار (إن وجد)، وينتج عنه ضعف في مراقبة

القرارات الإدارية بالإضافة إلى صعوبة أولئك المالكين في تنسيق مجهوداتهم، ويطلق عليه نظام سيطرة الخارجيين (Hitt, et al., 2003: 315).

وتنص نظرية الوكالة على أن الملكية الأقل تركيزاً قد تحفز المديرين على التلاعب بالأرقام المالية لمصلحتهم الشخصية من أجل الحصول على مكافآت مبنية على أرباح أكثر وضغط أقل من المساهمين الآخرين، وبالتالي فإن الملكية المركزية يمكن أن تزيد من فاعلية مراقبة المجلس (Gulzar & Wang, 2011: 138)، لكن في المقابل تعد الملكية المشتتة آلية فعالة في البلدان ذات أسواق رأس مال متقدمة، حيث يفضل المساهمين المشتتين استراتيجية الخروج (بيع أسهم الشركة) (Desender, 2009: 7).

**٣. آلية التعويضات:** تعرف التعويضات على أنها "حزمة أو مجموعة من المنافع التي تقوم الشركة بمنحها لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فيها مقابل جهودهم المبذولة في أداء المهام الموكلة إليهم في الشركة" (الطائي، ٢٠٠٩: ١٢٦).

ومن المتعارف عليه هو وجوب تعويض المديرين، ويمكن تصميم هيكل التعويضات والذي يلزم تصميمه لتحقيق هدفين أساسيين تتضمن اجتذاب المديرين المؤهلين والاحتفاظ بهم، ومواءمة افعال المديرين بأكبر قدر ممكن مع مصالح المساهمين الذين يهتمون في المقام الأول في تعظيم سعر السهم، وتتبع الشركات ممارسات مختلفة للتعويض، لكن تعويض كبار التنفيذيين النموذجي يتكون من ثلاثة أجزاء: راتب سنوي محدد، مكافأة (علاوة) مدفوعة في نهاية السنة، خيارات لشراء الأسهم (Brigham & Houston, 2004: 22).

#### ثانياً. الآليات الخارجية:

**١. رقابة كبار المساهمين:** يمكن مصدر مشاكل الوكالة في أن المخاطر التي تتعرض لها مصالح المديرين في شركاتهم لا تتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الأسهم. ونتيجة لذلك يمكن لكتاب المساهمين أن يلعبوا دوراً حاسماً في الحكومة، لأن حصتهم الكبيرة تعطيهم دافع لتحمل تكاليف مراقبة المديرين (Edmans, 2014: 23).

يمثل كتاب المساهمين القدرة على دفع المديرين إلى اتخاذ إجراءات لتحسين قيمة الشركة، وذلك بحكم حجم ما يمتلكونه في الشركة من أسهم، كما ويعمل بعض المساهمين بشكل خاص بتشجيع الشركات على تبني وجهة نظرهم، ولكي يكون أحد كتاب المساهمين بمثابة أداة مراقبة فاعلة لأنشطة الشركة يجب ألا يكون لديه علاقات تجارية معها (Brown et al., 2011: 115)، إذ يمكن لكتاب المساهمين غير المطلعين أن يشاركون في لجنة التدقيق وقد يستخدمون هذه الفرصة لمراقبة عملية إعداد التقارير المالية، وتشير الابحاث إلى أن كتاب المساهمين هم أكثر انتاجية ويساعدون في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح (Soltani, 2007: 100)، فضلاً عن دورهم المؤثر في القرارات التنظيمية المهمة، مثل دوران التنفيذيين، واستراتيجية العمل المعززة لقيمة ، والقيود المفروضة على الدفاعات المضادة للاستحواذ (Elliott & Elliott, 2011: 829).

**٢. التدقيق الخارجي:** يهدف التدقيق الخارجي إلى تقديم رأي حول عدالة ومصداقية ما تعبّر عنه القوائم المالية، وكجزء من التدقيق المتكامل يتم تقديم رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية (Johnstone et al., 2014: 3)، وفي محاولة لنقليل تكاليف الوكالة التي تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة يتم استخدام التدقيق الخارجي المستقل إلى جانب أدوات الرقابة الأخرى وهي الرقابة الداخلية وتعويضات الإدارة (Soltani, 2007: 50). ويجب على المدققين الخارجيين أن

يضعوا في الحسبان أن مسؤوليتهم الرئيسية هي أمام المساهمين، ومع ذلك هناك صراع حوكمة محتمل من الناحية الواقعية حيث يتم تعيين المدققين من قبل مجلس الإدارة، ويتم الاتفاق على أجورهم مع مجلس الإدارة وتجري تعاملاتهم اليومية مع الإدارة، وعلى الرغم من أن تعيين المدققين واجورهم يتطلب موافقة من قبل المساهمين فإن هذا الامر يعد بمثابة ممارسة شكلية للموافقة أو أداة صورية للتصديق دون مناقشة، ومن الشائع أن يتحدث المدققون عن الإدارة كربون وهو أسلوب تفكير غير سليم لقليل التبعية بالإدارة وفقدان الاستقلالية الناشئة عن مصلحة شخصية في الأداء المالي للربون (Elliott & Elliott, 2011: 816).

٣. آلية السوق (المنافسة والاستحواذ) **takeovers**: إذا كان المديرون غير كفؤين، جشعين أو متهررين فسوف تهبط قيمة الشركة، وعندما يحدث ذلك، فإن أصحاب رأس المال سوف يستطعون إمكانات جعل الشركة أكثر انتاجية وسيقدمو عرض استحواذ (Elliott & Elliott, 2011: 817). وتمثل النقطة المهمة في عملية الاستحواذ في زيادة قيمة شركة الاستحواذ بناءً على الزيادة المتوقعة في الأرباح بعد عملية الاستحواذ، غالباً ما يكون أداء الشركة المستهدفة ضعيفاً، ويتم استبعاد إدارتها بمجرد نجاح عملية الاستحواذ، ويمكن أن تساهم عمليات الاستحواذ في حل مشكلة التدفق النقدي الحر، لأن عملية الاستحواذ تؤدي عادةً إلى توزيع الأرباح على المستثمرين مع مرور الزمن. ويمكن تفسير عمليات الاستحواذ على نطاق واسع على أنها الآلية الأكثر أهمية بالنسبة للحكومة في الولايات المتحدة، والتي بدونها لا يمكن التحكم في السلطة التقديرية للادارة (Shleifer & Vishny, 1997: 756). وتعمل هذه الآلية على ضبط اداء الادارة والمديرين التنفيذيين من خلال سعي مجموعة من المالكين المحتملين لشراء مراكز الملكية، وتحقيق العوائد على استثماراتهم من خلال استبدال فريق الادارة العليا المسؤول عن اي انحراف او تلاعب يؤثر في اداء إدارة الشركة (التميمي والساعدي، ٢٠١٤: ١٤٠ بتصرف).

### المحور الثالث: قياس تأثير الحكومة في إدارة الأرباح في البلدان عينة البحث

#### (١-٣) قياس متغير إدارة الأرباح:

بالنسبة لقياس إدارة الأرباح على المستوى الدولي (مجموعة من البلدان) كانت هناك دراستين فقط هي دراسة (Leuz et al., 2003) التي اهتمت بقياس إدارة الأرباح المستندة على المستحقات في ٣١ بلد لغرض تحديد الاختلافات المنهجية في ممارسات إدارة الأرباح، وقد تم استخدام نتائج هذه الدراسة في ابحاث عديدة لغرض ربط تفاوت ممارسات إدارة الأرباح مع متغيرات اخرى. اما الدراسة الثانية فهي دراسة (Enomoto et al., 2015) والتي تضمنت قياس إدارة الأرباح بنوعيها الإدارة المستندة على المستحقات والإدارة المستندة على صفقات حقيقة وذلك في ٣٨ بلد. ولأن عينة البحث المستخدمة في دراستنا هي ٢٤ دولة بضمنها العراق سوف يتم الاعتماد على دراسة (Enomoto et al., 2015) ل توفير بيانات إدارة الأرباح في ٢٣ بلد منها، اما العراق فسيتم قياس إدارة الأرباح فيه وفق الاسلوب المتبعة في دراسة (Enomoto et al., 2015) وقد اعتمد (Enomoto) على ثلاثة مقاييس اشتقتها (Leuz et al., 2003) من نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس إدارة الأرباح المستندة إلى المستحقات. وفيما يأتي عرض للمقاييس الثلاثة لإدارة الأرباح:

١. المقياس الأول AEM1: يتمثل هذا المقياس بالانحراف المعياري للربح التشغيلي مقسوماً على الانحراف المعياري للتدفق النقدي التشغيلي (AEM1)، ويرجع ذلك إلى أن المدير قد يستخدم

الاستحقاقات للتخفيف من التغير في التدفق النقدي التشغيلي، فإذا تم استخدام هذه الممارسة تظاهر نتيجة المقياس منخفضة. ويُعبّر هذا المقياس مستوى تمهيد الدخل ويتم حسابه باستخدام بيانات السلسل الزمنية لكل شركة في البلد الواحد، ومن ثم اختيار القيمة الوسطية Median، ويتم ذلك وفق المعادلة الآتية (Leuz et al., 2003: 514):

$$AEM1 = \sigma(NIBE) / \sigma(CFO)$$

إذ يمثل  $\sigma(E)$  الانحراف المعياري لدخل التشغيل Operating Income اما بالنسبة لـ  $\sigma(CFO)$  فيمثل الانحراف المعياري للتدفق النقدي التشغيلي. تم استخراج التدفق النقدي التشغيلي من خلال المعادلة الآتية<sup>(\*)</sup>:

$$CFO_{i,t} = NIBE_{i,t} - ACC_{i,t}$$

إذ أن:

$CFO_{i,t}$  = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة خلال المدة  $t$

$NIBE_{i,t}$  = صافي الدخل للشركة قبل البنود غير العادية خلال المدة  $t$

$ACC_{i,t}$  = المستحقات الكلية للشركة خلال المدة  $t$

٢. المقياس الثاني AEM2: ويمثل الارتباط بين التغير في المستحقات (Acc) والتغير في التدفق النقدي التشغيلي (CFO) فإذا كان الارتباط سلبياً فإن ذلك يشير إلى وجود إدارة ارباح يمكن تفسيره كسلوك لتمهيد الأرباح، ويمكن تمثيل هذا المقياس بالمعادلة الآتية: (Leuz et al., 2003: 514)

$$AEM2 = P(\Delta Acc, \Delta CFO)$$

$\Delta Acc$  يمثل التغير في المستحقات،  $\Delta CFO$  التغير في التدفقات النقدية.

وقد تم قياس المستحقات من خلال المعادلة التالية<sup>(†)</sup>:

$$ACC_{i,t} = (\Delta CA_{j,t} - \Delta CL_{j,t} - \Delta Cash_{j,t} + \Delta Debt_{j,t} - Dep_{j,t})$$

$ACC_{j,t}$  = اجمالي المستحقات في السنة  $t$

$\Delta CA_{j,t}$  = التغير في الموجودات المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية

$\Delta CL_{j,t}$  = التغير في الخصوم المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية

$\Delta Cash_{j,t}$  = التغير في النقد بين السنة السابقة والسنة الحالية

$\Delta Debt_{j,t}$  = التغير في الدين ضمن المطلوبات المتداولة بين السنة السابقة والسنة الحالية

$Dep_{j,t}$  = مصروف الاندثار والاطفاء في السنة  $t$

٣. المقياس الثالث AEM3: يمثل نسبة القيمة المطلقة للمستحقات Acc إلى القيمة المطلقة للتدفقات النقدية CFO. تتعكس المستحقات في أنواع مختلفة من ميول وسلوكيات المدير لتحقيق اهداف معينة من الأرباح. لذلك تم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات كمقياس لتقدير او اختيار الأرباح، ويمكن تمثيل هذا المقياس بالمعادلة الآتية:

$$AEM3 = \frac{|ACC|}{|CFO|}$$

حيث أن  $|ACC|$  تمثل القيمة المطلقة للمستحقات، وتمثل  $|CFO|$  القيمة المطلقة للتدفق النقدي التشغيلي. واستناداً إلى المقياس الثالث أعلاه كانت مستويات إدارة الأرباح المستندة على المستحقات في البلدان عينة البحث كما في الجدول (٣) أدناه:

(\*) تم استخدام المعادلة من Francis et al., 2005: 302) Francis et al. (2005: 302) لاستخراج التدفق النقدي التشغيلي.

(†) تم استخدام المعادلة من Francis et al., 2005: 302) Francis et al. (2005: 302) لاستخراج المستحقات.

الجدول (٣): مستوى إدارة الأرباح للبلدان عينة البحث

Rank	ادارة الأرباح			البلد	ت
	AEM3	AEM2	AEM1		
1	0.421	-0.532	0.704	استراليا	١
3	0.606	-0.614	0.563	الولايات المتحدة	٢
5	0.561	-0.69	0.504	المملكة المتحدة	٣
7.3	0.677	-0.714	0.487	هونغ كونغ	٤
7.6	0.512	-0.749	0.415	ايرلندا	٥
8	0.727	-0.783	0.545	الفلبين	٦
8.3	0.616	-0.781	0.434	هولندا	٧
8.6	0.662	-0.816	0.533	فنلندا	٨
8.6	0.689	-0.777	0.463	دنمارك	٩
10	0.728	-0.803	0.535	سيريلانكا	١٠
11	0.621	-0.785	0.405	سويسرا	١١
13.3	0.759	-0.801	0.422	اليابان	١٢
13.6	0.73	-0.886	0.52	الباكستان	١٣
14	0.909	-0.86	0.701	الهند	١٤
14.3	0.817	-0.837	0.506	ماليزيا	١٥
14.6	0.726	-0.835	0.362	بلجيكا	١٦
15	0.81	-0.797	0.413	المانيا	١٧
17.6	0.696	-0.899	0.307	اسبانيا	١٨
17.6	0.821	-0.846	0.417	اندونيسيا	١٩
18.3	0.779	-0.869	0.347	فرنسا	٢٠
20	0.819	-0.875	0.354	اليابان	٢١
20	0.937	-0.939	0.442	العراق	٢٢
21.3	0.816	-0.907	0.304	ايطاليا	٢٣
21.3	0.798	-0.932	0.243	البرتغال	٢٤

Source: (Enomoto et al., 2015: 191).

في الجدول (٣) أعلاه وبعد قياس إدارة الأرباح في العراق تم دمج المقاييس التي تم التوصل إليها مع النتائج التي توصل إليها (Enomoto et al.,) لبقية البلدان، ثم تم إعادة ترتيب البلدان بشكل تنازلي حسب مجموع الدرجات (المقاييس) التي حصلت عليها كل دولة، فالدولة التي تحصل على الترتيب الأول هي الأقل في إدارة الأرباح ثم التي تليها، وبالنسبة للعراق فقد حصل على مرتبة ٢٠ وفق مقاييس إدارة الأرباح المستندة على المستحقات، ويمكن أن يعزى ذلك لعدة أسباب منها ضعف مستوى الأفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية نتيجة ضعف متطلبات النظام المحاسبي الموحد وضعف الالتزام بها من قبل معدى المعلومات، وضعف مستوى المهنية المحاسبية المتمثلة بالجهات التدقيقية المسئولة عن مصداقية محتوى القوائم والتقارير المالية، فضلاً عن ضعف آليات الحوكمة في العراق التي تعد الادارة الرئيسية التي تمنع ممارسات التلاعب بالأرباح.

### ٢-٣) قياس متغير الحكمة:

لقياس متغير الحكمة تم الاعتماد التصنيف الدولي لحكومة الشركات الصادر عن شركة (GMI)، وهي شركة مختصة في مجال تقييم الحكومة حول العالم تأسست عام ١٩٩٩ واندمجت مع شركة مورغن ستالي عام ٢٠١٤. تصدر هذه الشركة سنويا تقرير عن مستوى الحكومة في ٣٩ بلد متقدم، فضلاً عن البلدان التي تمتلك اسواق ناشئة والتي تبلغ ٦٠ بلد.

ويتراوح مؤشر الحكومة على مقياس (GMI) بين (١٠-١) فالبلد الذي يأخذ تصنيف (١) على المقياس يعد بلد ذو تصنيف منخفض في قوة اجراءات حوكمة الشركات، اما البلد الذي يأخذ تصنيف (١٠) يعد الأفضل من بين مجموعة البلدان ([www.corpgov.net](http://www.corpgov.net)).

ويتم قياس الحكومة من قبل شركة (GMI) عبر التركيز على الفئات العامة الآتية: (خصائص مجلس الإدارة، التعويض التنفيذي، هيكل الملكية، الافصاح المالي والرقابة الداخلية، رقابة السوق، حماية المستثمرين)، وتمثل تلك الفئات في اغلبها اليات حوكمة الشركات، ويوضح الجدول (٤) تصنيف البلدان عينة الدراسة وفق مقياس (GMI).

الجدول (٤): مؤشر الحكومة للبلدان عينة البحث

البلد	ت	مؤشر الحكومة
اليابان	١	3.3
هولندا	٢	6.45
سويسرا	٣	5.86
ايرلندا	٤	7.21
بلجيكا	٥	4.35
الدنمارك	٦	4.79
فنلندا	٧	6.38
المانيا	٨	5.8
اندونيسيا	٩	3.14
اسبانيا	١٠	3.97
ايطاليا	١١	5.25
الولايات المتحدة	١٢	7.16
فرنسا	١٣	4.7
البرتغال	١٤	4.14
المملكة المتحدة	١٥	7.6
الهند	١٦	4.54
هونغ كونغ	١٧	4.06
الأردن	١٨	3.94
الباكستان	١٩	3.94
ماليزيا	٢٠	4.21
الفلبين	٢١	3.94
سريلانكا	٢٢	3.94
استراليا	٢٣	6.65
العراق	٢٤	3.94

Source: ([www.gmiratings.com](http://www.gmiratings.com)).

يتبيّن من الجدول (٤) وعلى مستوى العينة أن أعلى تصنيف على مقياس حوكمة الشركات كان من نصيب ايرلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حيث بلغت (٧,٦، ٧,١٦، ٧,٢١) على التوالي، وتعكس هذه التصنيفات قوة نظم الحكومة في تلك الدول وهي التي تتبع النموذج الانجلوسيكسي الذي يركز على الحماية القانونية للمستثمرين الخارجيين، أما الدول التي احتلت مرتبة متقدمة على مقياس الحكومة فهي تمثل اليابان والدول التي تحتوي على أسواق ناشئة وقد بلغ مؤشر الحكومة فيها (٣,٣، ٣,٩٤).

### (٣-٣) اختبار فرضية البحث

يتبيّن من الجدول (٥) في أدناه أن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والحكومة وهي علاقة ذات دلالة معنوية. وعند اختبار انحدار الحكومة على إدارة الأرباح تبيّن أيضًا أن هناك دلالة معنوية. وتوضح نتائج تحليل التباين ANOVA الخاص باختبار معنوية الانحدار بأن قيمة F بلغت (16.252) وبقيمة احتمالية (0.001) أقل من (0.05) وبذلك يتم قبول الفرضية وهو أن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (إدارة الأرباح) والمتغير المستقل (الحكومة).

وتشير قيمة  $R^2$  إلى أن المتغير المستقل يسهم في (0.425) من التغيير الحاصل في المتغير التابع (إدارة الأرباح). كما تشير النتائج الظاهرة في الجدول (٥) إلى أن زيادة متغير الحكومة GOV بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض إدارة الأرباح بمقدار (2.862) وهذا يشير إلى أن البلدان ذات إجراءات حوكمة قوية تكون لديها ممارسة إدارة أرباح منخفضة.

وبعد استخدام نموذج الانحدار المتعدد التدريجي يمكن صياغة النموذج المقترن كالتالي:

$$AEM = 26.688 - 2.862 GOV$$

وبناء على ذلك واستناداً إلى النتائج الاحصائية وبعد تحقق مجموعة من الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار يتم الاستدلال على قبول الفرضية الفرعية الثانية، والتي توفر إجابة مفادها "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحكومة وإدارة الأرباح للبلدان عينة البحث"

الجدول(٥): تأثير الحكومة في إدارة الأرباح للبلدان عينة البحث

Sig.	T	المعامل	المتغير
0.000	7.319	26.688	الثابت
0.001	-4.031	-2.862	Gov.
<b>General characteristics of the model</b>			
Correl.	R2	F	P-Value
-0.652	0.425	16.252	0.001

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS).

### المotor الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

#### أولاً. الاستنتاجات:

١. تتحمّر الحكومة حول مسألة مهمة وهي مراقبة تصرفات الإدارة لضمان كفاءتها ونزاهتها، وذلك من خلال آليات داخلية وخارجية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأطراف المتأثرين بأنشطة الأعمال وأهمهم حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.
٢. تستند الحكومة على أساس نظرية تفسر دوافع نشؤها، وتمثل هذه الأساس بنظرية الوكالة ونظرية تكاليف الصفقات، حيث تتفق النظريتين على فرضية مفادها أن الإدارة تتصرف وفق سلوك

انتهاري ينشأ في ظل عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمالك، مما يتطلب منع هذا السلوك من خلال اللجوء إلى طرف ثالث يعمل على تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات يتمثل بالمدقق الاجنبي أو السوق أو كلاهما معاً.

٣. تنشأ إدارة الأرباح نتاجة دوافع أو أسباب تشجع الادارة لتصرف وفق سلوك انتهاري يؤثر باتجاهين، يتضمن الأول تحقيق المصلحة الشخصية للادارة، والحصول على التمويل عبر عقود الدين، والتهرب الضريبي، في ينصلب الثاني على التأثير في السوق بهدف الحصول على التمويل من خلال الأسهم، أو زيادة أسعارها والحصول على مكافآت أعلى، وكل اتجاه يملي على الادارة إتباع نمط مختلف عند التلاعب بالدخل أما زيادته أو تخفيضه أو تمييده.

٤. تتطلب مسألة التلاعب بالدخل أساليب محاسبية وغير محاسبية، وتعتمد الأساليب المحاسبية على مرونة المبادئ المحاسبية أو انتهاكها وتسمى بإدارة الأرباح، في حين تعتمد الأساليب غير المحاسبية على التلاعب بالأنشطة الحقيقة للتأثير في الأرباح وتسمى بإدارة الأرباح الحقيقة.

٥. ترتبط الحكومة بإدارة الأرباح، إذ توفر الحكومة الأدوات (الآليات) المناسبة التي تساعد في الحد من ممارسات التلاعب بالأرباح، وذلك عبر تشكيل مجالس إدارة أكثر استقلالية لحماية مصالح المساهمين، وتخفيض عدم تماثل المعلومات سواء بملكية مركزة أو تدقيق خارجي، ووضع خطط مكافآت جيدة لتخفيض التعارض في المصالح، وضبط أداء المديرون عبر التهديد بالاستحواذ لاستبدالها بإدارة أكثر كفاءة في إدارة الأموال الموكلة عليها.

٦. وقد تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين الحكومة وإدارة الأرباح في البلدان عينة البحث حيث تبين أن هناك علاقة عكسية معنوية قوية بين والحكومة وإدارة الأرباح، كما وجد أن هناك علاقة تأثير للحكومة في تخفيض مستوى إدارة الأرباح.

**ثانياً. التوصيات:**

١. اختيار نموذج الحكومة المناسب لسوق رأس المال في العراق والمناسب لمتطلبات المستثمرين بحيث يمكن من توفير الحماية الكافية لهم، لغرض تخفيض مستوى إدارة الأرباح والحد من ممارسات التلاعب بها.

٢. ينبغي وضع خطة مكافآت إدارية جيدة لغرض تخفيض تعارض المصالح بين الوكيل والاصيل وبالتالي تخفيض كلف الوكالة.

٣. ينبغي على سوق العراق للأوراق المالية اقامة الندوات وورش العمل والدورات التدريبية بهدف معرفة كيفية قياس إدارة الأرباح والمعايير المستجدة بشأنها، وتوسيع المستثمرين بممارسات إدارة الأرباح الخفية على المدققين والمحللين والمستثمرين.

**المصادر**

**المصادر العربية:**

**أولاً. الوثائق الرسمية:**

١. التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث لمدة ٢٠٠٤-٢٠١٠

٢. دليل الشركات والتقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

**ثانياً. الكتب:**

١. التميمي، عباس حميد، الساعدي، حكيم حمود (٢٠١٤) إدارة الأرباح: عوامل نشوؤها وسبل الحد منها، مكتبة الجزيرة.

**ثالثاً. الرسائل والأطروح:**

١. الطائي، بشرى فاضل (٢٠٠٩)، الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات والياتها الداخلية، اطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة بغداد.

**المصادر الأجنبية:**

1. Akers, M., Giacomino, D., Bellovary, J., (2007), Earnings management and its implications, **The CPA Journal**, Vol.77, No8.
2. Bamahros, H., Hussin W., (2015), Non-Audit services, Audit Firm tenure and earning management in Malaysia, **Asian academy of management journal of accounting and finance**, Vol.11, No.1.
3. Schipper, K., (1989), 'Commentary on earnings management'. **Accounting Horizons** Vol.3.
4. Fudenberg, D., Tirole, J., (1995), A theory of income and dividend smoothing based on incumbency rents **Journal of Political Economy**, Vol.103, No.1.
5. Healy, P., Wahlen, J., (1999), A review of the earnings management literature and its implications for standard setting, **Accounting Horizons**, Vol.13.
6. Scott W., (2015), **Financial Accounting Theory**, 7<sup>th</sup> Ed., Prentice Hall, Toronto.
7. Parfet, W., (2000), Accounting Subjectivity and Earnings Management: A preparer perspective, **Accounting Horizons**, Vol.14, No.4.
8. Doupnik, T., (2008), Influence of Culture on Earnings Management: A Note, **Abacus**, Vol. 44 No.3.
9. Dechow, M., Skinner, J., (2000), Earnings management, reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators, **Accounting Horizons**, Vol.14, No 2.
10. Dechow, M., Richard G. Sloan, Sweeney, A., (1996), Causes and consequences of earnings manipulation, **Contemporary Accounting Research**, Vol.13, No.1.
11. Watts, R., Zimmerman, L., (1990), Positive accounting theory: A ten year perspective, **The Accounting Review**, Vol.65, No.1
12. Watts, R., Zimmerman, L., (1978), Towards a positive theory of the determination of accounting standards, **The Accounting Review**, Vol.53, No.1
13. Graham, J., Campbell H., Shiva R., (2005), The economic implications of corporate financial reporting **Journal of Accounting and Economics**, Vol.40.
14. Nobes C., Parker R., (2008), **Comparative international accounting**, 10<sup>th</sup>, Prentice Hall.
15. Ronen, J., Yaari, V., (2008), **Earning Management: Emerging Insights in Theory, Practice and Research**, 1 Ed., New York, USA: Springer.
16. Jones J., (1991), Earning Management during Import Relief Investigations, **Journal of Accounting Research**.
17. Kothari S., Leone A., Wasley C., (2005), Performance matched discretionary accrual measures, **Journal of Accounting and Economics** vol. 39.
18. Cadbury, A., (1992), **Report of the Committee on the financial aspects of corporate Governance**, London.

19. Governance Metrics International Reports, (2010), **GMI Country Rankings as of 2010** Available at [www.gmiratings.com](http://www.gmiratings.com)
20. Sullivan, J., (2009), **The Moral Compass of Companies: Business Ethics and Corporate Governance as Anti-Corruption Tools**, International finance corporation (IFC).
21. Shleifer, A., and Vishny R., (1997), A survey of corporate governance, **Journal of Finance** Vol. 52, No.2
22. Needles B., Power M., Crosson S., (2014), **Financial & Managerial Accounting**, 10<sup>th</sup> Ed., South-Western.
23. Brown, P. Beekes, W., Verhoeven, P., (2011), Corporate governance, accounting and finance: A review, **Accounting and Finance**, Vol.51.
24. Peasnell, K., Pope, P., Young, S., (2000), Board monitoring and earnings management, Working paper Available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
25. La Porta, R., F. Lopez-de-Silanes, A. Schleifer, R. Vishny, (1998), Law and finance, **Journal of Political Economy**, Vol.106, No.6.
26. Gulzar, M., Wang, Z., (2011), Corporate Governance Characteristics and Earnings Management, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 1, No. 1.
27. Desender, K., (2009), The Relationship Between the Ownership Structure and Board Effectiveness, University of Illinois at Urbana-Champaign.
28. Brigham, E., Houston, J., (2004), **fundamentals of financial management**, 10<sup>th</sup> Ed., south western.
29. Edmans, A., (2014), Blockholders and Corporate Governance, **Annual Review of Financial Economics**, Vol.6.
30. Soltani, B., (2007), **Auditing: An International Approach**, 1 Ed., Prentice Hall.
31. Elliott B., Elliott J., (2011), **Financial Accounting and Reporting**, 14<sup>th</sup> Ed., Prentice Hall.
32. Johnstone, K., Gramling, A., Rittenberg, L., (2014), **Auditing: Risk-Based Approach To Conducting A Quality Audit**, South-Western
33. Enomoto, M., Kimura, F., Yamaguchi, T., (2015), Accrual-based and real earnings management: An international comparison for investor protection, **Journal of Contemporary Accounting &Economics**, Vol.11.
34. Leuz, C., Nanda, D., Wysocki, P., (2003), Earnings management and investor protection: an international comparison, **Journal of Financial Economics**, Vol.69
35. Francis, J., Lafond, R., Olsson, P., Schiper, K., (2005), The market pricing of accruals quality, **Journal of Accounting and Economics**, Vol.39.